

دور الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني الليبية

دراسة تطبيقية على مؤسسات المجتمع المدني لمدينة طرابلس

■ أ.د. مصطفى البشير منيع * ■ أ. منير خليفة علي ضوه **

● تاريخ استلام البحث 2023/12/05م ● تاريخ قبول البحث 2024/01/10م

■ المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المالي في مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، بالإضافة إلى التعرف على مدى تطبيق واستخدام النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وذلك لغرض جمع البيانات الأولية من مفردات العينة المتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني وهي المؤسسات الواقعة في مدينة طرابلس وتم توزيع الاستبانة على الموظفين والمحاسبين والمكاتب المحاسبية والمراجعة التي تقوم بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية والإشراف على العمليات المالية داخل مؤسسات المجتمع المدني حيث تم استخدام التحليل الإحصائي وتم الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي للتعبير على المتغيرات وإدخال لبيانات الأولية في المنظومة (SPSS) لتحليل الاستبانة و استخراج النتائج، وذلك من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب (One sample T. test).

* أستاذ بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس E - mail: mahmoudmnea1@gmail.com
ماجستير محاسبة - جامعة طرابلس E - mail :Mneerall@gmail.com

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم هذه المؤسسات تقوم على اتباع نظام محاسبي يختلف عن الآخر ولا توجد ضوابط وقوانين واضحة تساعد في تسهيل الإجراءات المالية، كما وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك قصوراً من قبل مفوضية المجتمع المدني وهي الجهة المشرفة على هذه المؤسسات في مراجعة القوائم المالية التي تصدر عنها.

● **الكلمات المفتاحية:** الرقابة المالية، النظام المحاسبي، مؤسسات المجتمع المدني، مفوضية المجتمع المدني

■ Abstract:

This study aims to evaluate the role of financial control in improving the efficiency of accounting system in the Libyan civil society organizations in Tripoli city.

To fulfil the objectives of this study, a questionnaire tool was applied to collect the primary data, meanwhile “**One sample T. test**” tool was carried out to test the study hypotheses.

The main result of this study is, all Libyan civil society organizations have been using different accounting systems, and there are not any roles or laws that help in the application of financial procedures. In addition, the study showed that there is a lack of civil society organizations that control and audit the financial accounting statements issued by Libyan civil society organizations in Tripoli.

● **Keywords:** financial oversight, accounting system, civil society institutions, civil society commission.

■ المقدمة:

يمثل النظام المحاسبي ركناً أساسياً في توفير المعلومات لمختلف قطاعات الأعمال سواء منها الهادفة أو غير الهادفة للربح، حيث يساعد النظام المحاسبي في إعداد القوائم المالية التي تظهر الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالفترة المعدة عنها القوائم المالية، وممتلكات والتزامات المؤسسة أو الجمعية الخيرية في نهاية كل فترة محاسبية، وتتميز أنشطة

المؤسسات والجمعيات الخيرية بخصائص تؤثر على تصميم النظام المحاسبي والإجراءات المتبعة لتجميع ومعالجة البيانات المالية لهذه الجهات، ومن هذه الخصائص وجود لوائح مالية صادرة من قبل الجهات الإشرافية على أنشطة المؤسسات والجمعيات الخيرية، وتحكم هذه اللوائح كيفية العلاج المحاسبي للأنشطة المالية للجمعيات الخيرية وكيفية التقرير عنها في نهاية كل فترة مالية، فهل التعليمات والإجراءات المحاسبية للجمعيات الخيرية الوارد ذكرها باللائحة الجمعيات وتعليمات إدارة الجمعيات بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية كافية لتحقيق القياس والإثبات المحاسبي لكافة المعاملات؟ وبما يكفل توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين؟

إن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة فهو إذن مجمل التجمعات والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الأسرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة وينتج فيه الفرد ذاته ومقدساته وإبداعاته.

■ مشكلة البحث:

يعاني عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا من ضعف قدرتها على وضع أنظمة مالية، الأمر الذي ينعكس سلباً على أدائها العام وقدرتها على تنفيذ أنشطتها المختلفة لخدمة الفئات الاجتماعية المستهدفة، مما أدى إلى وجود مشاكل لدى مفوضية مؤسسات المجتمع المدني لتقييم النظام المحاسبي وكذلك الرقابة المالية على مؤسسات المجتمع المدني. وتدور مشكلة البحث حول السؤال التالي: هل للرقابة المالية دور في تحسين كفاءة النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني الليبية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تقوم مؤسسات المجتمع المدني الليبية باستخدام نظام محاسبي وفق الإجراءات المحاسبية المطلوبة؟

2 . مدى تأثير الرقابة المالية على تحسين النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني؟

■ أهمية البحث:

1. حداثة الدراسة لكونها تناولت النواحي المحاسبية التي تتعلق بنظم المحاسبية في مؤسسات المجتمع المدني والرقابة عليها في ليبيا .
2. تأتي هذه الدراسة في مرحلة هامة من تاريخ المجتمع الليبي تتميز بالتحويلات الاقتصادية وما يتبعها من تغييرات اجتماعية وإعطاء دور أوسع لمؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع والمساهمة في علاج مشكلاته وقضاياها .
3. تساعد هذه الدراسة مفوضية مؤسسات المجتمع المدني في تنظيم العمل المحاسبي بمؤسسات المجتمع المدني .

■ أهداف البحث:

تتجسد أهداف الدراسة في تقصي ما يمكن إيجازه في العناصر التالية:

1. توضيح مفهوم الرقابة المالية وبيان أهمية تطبيق مبادئها على النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني .
2. التعرف على الأنظمة المحاسبية المفروضة من قبل مفوضية مؤسسات المجتمع المدني والمتبعة في مؤسسات المجتمع المدني .
3. التعرف على مقومات أداء الرقابة المالية الجيدة، ومدى توافرها في مؤسسات المجتمع المدني .
4. التعرف على دور وزارة الثقافة والمجتمع المدني في الرقابة المالية على أداء النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني التابعة لها في ليبيا .

■ فرضيات البحث:

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات الآتية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام مؤسسات المجتمع المدني الليبية باستخدام نظام محاسبي وفق الإجراءات المحاسبية المطلوبة ومدى كفاءة وفعالية هذا النظام.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظام الرقابة المالية وتحسين كفاءة نظام محاسبي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية.

■ منهجية البحث:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد الأنسب لهذه الدراسة، حيث تم استخدامه في العديد من الدراسات السابقة (التميمي، 2018 ، غنيم ، 2020)، لإمكانية الإجابة عن أسئلة الدراسة برصد واستقراء ووصف وتحليل وتفسير الواقع الفعلي للتنظيم الأدرى لموضوع الدراسة.

■ مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسات المجتمع المدني الليبية المحلية، وذلك وفقا لدليل مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا لعام 2015 الصادر من وزارة الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني الليبية، بمختلف مجال عملها: تنمية اقتصادية، تعليم وتدريب، امرأة وطفل، ديمقراطية وحقوق إنسان، زراعة وبيئة، خدمات اجتماعية وإغاثة، تنمية اجتماعية، ثقافة ورياضة، صحة وتأهيل.

■ أداة الدراسة :

تم جمع البيانات الأولية من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين والمحاسبين والمكاتب المحاسبية التي تقوم بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية والإشراف على العمليات المالية داخل مؤسسات المجتمع المدني في (8) مدن بالمنطقة الغربية حيث وزع منها (155) استبانة وتم استلام (123) استبانة صالحة للتحليل ما يعادل (79 %).

■ الأسلوب الإحصائي المتبع:

تم إدخال البيانات إلى المنظومة الإحصائية (SPSS) لغرض تحليل البيانات وتم استخدام الأسلوب الإحصائي (One sample T. test) لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك من أجل قبولها أو رفضها كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإعداد الجداول الإحصائية والأشكال الإحصائية واستخدام الاختبارات والمعادلات الإحصائية، .

■ الدراسات السابقة:

الهدف من التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ومن زوايا عدة مختلفة إلى الاستفادة منها و البدء من حيث انتهت تلك الدراسات وفيما يأتي أهم هذه الدراسات مرتبة حسب تاريخ صدورها من الأحدث إلى الأقدم:

- دراسة (غنيم، 2020): عنوان الدراسة «متطلبات التشبيك الالكتروني بين منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها».

وصيغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي «ما متطلبات التشبيك الالكتروني بين منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها»؟. وقد كانت أحد فرضيات الدراسة، متطلبات مالية وهي التي يجب توافرها للتشبيك بين منظمات المجتمع المدني وكان نوع الدراسة ينتمي إلى نمط الدراسات الوظيفية التحليلية، بينما كان المدخل المنهجي المستخدم هو المسح الشامل لمنظمات المجتمع المدني بمحافظة الفيوم. كما أكدت بأن الجمعيات الأهلية تسعى في الفترة الحالية إلى زيادة قدرتها وتنمية مواردها بكافة الطرق والوسائل ومن هذه الطرق " زيادة التنسيق، زيادة التعاون، تحقيق الاندماج، الاتحاد والتحالف مع الجمعيات الأهلية الأخرى، التشبيك " ولنجاح كل هذه الطرق لابد من أن تتجاوز هذه الجمعيات الأهلية الايدلوجيات الخاصة بها، وتؤمن بالتنوع وتقر بالتعددية، وتدرك بأن المشكلات المعاصرة أصبحت معقدة تحتاج إلى موارد كبيرة ولا تستطيع جمعية واحدة مواجهة مشكلة واحدة من هذه المشكلات بمفردها .

- دراسة (التميمي، 2018): عنوان « تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية ».

وتناول البحث مفهوم نظام الرقابة الداخلية والمنظمات غير الحكومية وصولاً إلى تقويم نظام الرقابة الداخلية في هذه المنظمات، ولغرض تقويم نظام الرقابة الداخلية المطبق في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية عينة البحث. وقد أفادت الدراسة بوجود نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية في اللجنة الأولمبية عينة البحث، واعتمد البحث على المنهج الوصفي في تناول مشكلات البحث وإثبات فرضياته في الجانب النظري لتحقيق أهداف البحث، كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي منه وقد تمت الإشارة إلى هذه النقاط في الاستنتاجات والتوصيات، ومن ثم تقديم مقترحات وتوصيات تساهم في الحفاظ على أموال وممتلكات هذه المنظمات وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد بما يتفق وأهدافها.

- دراسة (الشيخ، 2018): عنوان الدراسة « مدخل مقترح لتفعيل دور النظام المحاسبي للأحزاب السياسية بالعراق، بحث تطبيقي في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية ».

وهدفت الدراسة إلى تقييم النظام المحاسبي للأحزاب السياسية العراقية، والمطبق بناء على نصوص تشريعية، ومن ثم بيان مدى القدرة على توفير المعلومات المحاسبية لتقييم الأداء الاستراتيجي والرقابة على الأداء التشغيلي والمالي للحزب.

يستخدم الباحثان مجموعة من الأساليب المتعددة لجمع البيانات منها المقابلة الشخصية. وتوجيه الأسئلة وفقاً لأسلوب دلفي (Delphi) الاستقصائي، وكذلك أسلوب تحليل المحتوى للتشريعات واللوائح المنظمة للأحزاب السياسية، وكذلك قراءة في النظام المحاسبي الموحد الذي اعتمده الإجراءات القانونية أساساً للنظام المحاسبي للوحدات الحزبية، كما يستخدم الباحثان قائمة استقصاء تتوزع على عينة الدراسة تسمح بدراسة معنوية الإطار المقترح واختبار فرضيات الدراسة وذلك كله بعد إعطاء أوزان نسبية على

سلم ليكرت الخماسي (Likert) للمفردات الإحصائية المستخرجة من أساليب جمع البيانات، ويستند على مخرجات البرنامج الإحصائي في اختبار فرضيات البحث توصلت الدراسة إلى إن النظام المحاسبي الموحد المطبق للأحزاب السياسية لا يوفر المعلومات الملائمة للحكم على أداء الحزب السياسي، وإنه يمكن تقديم مقترح لنظام محاسبي يوفر المعلومات الضرورية لقياس ورقابة الأداء للأحزاب السياسية العراقية.

- دراسة (تامر، 2012) عنوان « نموذج محاسبي مقترح لتطوير التقرير المالي للأحزاب السياسية المصرية ».

وتناولت الدراسة عدم ملائمة معايير المحاسبة للمنظمات غير الهادفة للربح لتنظيم الممارسات المحاسبية في الأحزاب السياسية، نظرا لطبيعتها وخصائصها، لهذا كانت الإشكالية الأساسية عدم كفاية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للحزب، من حيث إجراء المقارنات بين القوائم المالية للأحزاب المصرية، وكانت عينة الدراسة عبارة عن الأحزاب السياسية العاملة في مصر، وقدمت الدراسة مقترح عبارة عن نموذج محاسبي لتطوير التقارير المالية للأحزاب من خلال التعرف على المشكلات المحاسبية التي تواجه المعدين لتلك التقارير.

وتوصلت الدراسة إلى حتمية الإفصاح المحاسبي عن كافة العمليات المالية والالتزامات القانونية للحزب بخلاف المنشآت غير الهادفة للربح من خلال قوائم مالية وإيضاحات متممة تعمل على توفير المعلومات في هذا الاتجاه.

● تعريف الرقابة المالية:

يرى زيدان (2001)، بأن الرقابة المالية نظام يحتوي على عناصر مكملة لبعضها بعض وهذا النظام يصبح عرضة للاختلال إذا فقد أحد عناصره يكون قليل الفائدة، لذلك فقد تناول العديد من الباحثين موضع الرقابة المالية بمسميات وأشكال مختلفة، إذ إن هذا المفهوم تطور عبر فترات زمنية مختلفة حسب المعايير الرقابية التي تصدر عن الجمعيات المهنية المحاسبية (ص،26).

عرف عبد الرزاق (2002)، الرقابة المالية بأنها: «تشمّل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله المالية وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية (ص،70)، وإيضاً داود (2010)، أعطى تعريفاً آخر ووصفها بأنها « الجهد المنظم الذي يهدف إلى ضبط النشاطات المختلفة في المؤسسة، وإجراء التغييرات اللازمة على المهام والتعليمات والإجراءات لجعلها تحدث بالطريقة التي خططت لها» (ص،96).

● أهمية الرقابة المالية:

وفقاً للعوامل (1993)، تتبع أهمية الرقابة من كونها الأداة التي تساعد على تحقيق أهداف المؤسسة، بحيث تقوم بالربط الوثيق بين الوسائل والغايات من خلال توحيد الجهود وتنسيقها نحو تحقيق الأهداف التنظيمية البعيدة والقريبة، وتهدف الإجراءات الرقابية إلى التأكد من صحة الإجراءات الإدارية والمالية ومسايرتها لمختلف الخطط والسياسات العليا، كما تساعد الرقابة في تقييم الأداء الفردي والتنظيمي من النواحي السلوكية والفنية وتعمل على تعزيز قدرات المدراء على إتخاذ القرارات من خلال تحديد الانحرافات عن الخطط والمعايير. (ص،63)، وكما أضاف بأنه بالإضافة إلى ذلك للرقابة دور تقليدي متمثل في منع حدوث حالات الغش والسرقة والفساد وكشف وتحديد المسؤولية عنها في حالة حدوثها، وبذلك فإن العملية الرقابية ذات ارتباط مباشر ووثيق بكافة نواحي العمليات الإدارية الأخرى. وتزداد أهمية الرقابة والحاجة إليها مع كبر حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها وبرامجها.

● معوقات الرقابة:

يرى المغربي (1995)، أنه يوجد تداخل في الصلاحيات بين أجهزة الرقابة، حيث إن قيام عدة أجهزة ومؤسسات بعملية الرقابة بدون وجود تحديد دقيق وواضح لصلاحيات كل جهاز يؤدي إلى التناقض والاختلاف، وضياع الجهد والوقت. وعدم وجود معايير يتم

الاعتماد عليها في عملية الرقابة. بالإضافة إلى الثقافة السائدة في المؤسسة والتي تعتبر الرقابة أمراً مشيناً يجب ألا يتم ويجب أن يحارب. كما أن عدم وجود هيكلية سليمة تساهم في نجاح الرقابة في مهامها. بالإضافة إلى عدم مرونة الجهاز الرقابي، والتعامل مع الموظفين بأنظمة جامدة لا تأخذ اعتباراً للظروف المتغيرة. ويضيف الكاتب بأن من المعوقات أيضاً عدم ملاءمة النظام الرقابي في المؤسسة، حيث تم نقله من مؤسسة إلى أخرى لا تتشابه مع المؤسسة القائمة بتطبيقه. وخضوع النظام الرقابي للأهواء الشخصية، والبعد عن الموضوعية. ومن أهم المعوقات أيضاً عدم اقتصادية النظام الرقابي، حيث إن تكاليف تطبيق النظام الرقابي تزيد كثيراً عن الفورات المتوقعة الحصول عليها من خلال تطبيق النظام الرقابي. (ص،45)

● مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في ليبيا:

يقول المعداني، (2018)، لا تختلف العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في ليبيا كثيراً عن العلاقة الموجودة في بقية الأقطار العربية، حيث تم إصدار القانون رقم (11) لسنة 1970 بشأن تنظيم عمل الجمعيات الأهلية، كما أصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ولقد استمر العمل بهذه القانون ولائحته التنفيذية حتى تم استبداله عام 2001م بعد صدور القانون رقم (19) لسنة 2002م بشأن عمل الجمعيات الأهلية. وهي كما جاءت في المادة (1) «تعتبر جمعية أهلية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة تسعى لتقديم خدمات اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو خيرية أو إنسانية على مستوى الشعبية أو على مستوى الجماهيرية العظمى، وذلك في إطار القانون والآداب والنظام العام، ولا تسعى إلى ربح مادي»، كما أصدرت أمانة مؤتمر الشعب العام القرار رقم (73) لسنة 2003م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (19) لسنة 2001م بشأن إعادة تنظيم عمل الجمعيات الأهلية بما يتوافق مع رؤية النظام القائم (ص،91).

مفوضية المجتمع المدني : جاء في مفوضية (2018) تعريف وتسميات منظمات المجتمع المدني في المادة الثانية « منظمات المجتمع المدني تشمل (الجمعيات -

والمؤسسات والمنظمات - والشبكات - والتجمعات - والمراكز - والمنتديات - والاتلافات والمجالس - والنوادي - والاتحادات النسائية والطلابية - والتنسيقيات وجميع التسميات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني) وتتكون من اتفاق بين شخصين أو أكثر، لغرض غير ربحي، ويجوز للقصر الذين تزيد أعمارهم عن خمسة عشر عاماً، أن ينضوا مع راشدين لمنظمات المجتمع المدني، التي تتناسب أهدافها مع قدراتهم وطموحاتهم، (ص،2).

● النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني:

جاء في مفوضية (2018) في المادة الرابعة عشر الخاصة بموارد وأموال وميزانية منظمات المجتمع المدني « تمول المنظمة ذاتياً من اشتراكات أعضائها ولها أن تقبل الهبات والتبرعات أو المساعدات أو الوصايا غير المشروطة، كما يجوز أن يكون للمنظمة عوائد من ممتلكاتها أو مشاريعها أو نشاطاتها»، أما المادة الخامسة عشر فقد نصت على «أنه يجوز للدولة تخصيص صندوق لدعم ومساعدة منظمات المجتمع المدني على أساس الكفاءة وجدوى المشاريع والنشاطات، وتبين اللائحة التنفيذية معايير وضوابط التمويل العام، وتلتزم المنظمة التي يخصص لها دعم من الصندوق بتقديم تقرير سنوي مالي يبين أوجه صرف ما خصص لها من المال العام لديون المحاسبة»، أما المادة السادسة عشر الخاصة بالدفاتر والمحاسبية الواجب إمسакها فقد نصت على « أن تلتزم المنظمة بمسك الدفاتر والتي يتطبها القانون والأصول المحاسبية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وتدوين حساباتها في دفتر يبين فيه على وجه التفصيل، مصروفاتها وإيراداتها بما في ذلك التبرعات والهبات والوصايا وعوائد ممتلكاتها أو مشاريعها، كما يجب على المنظمة تعيين مراجع حسابات خارجي لمراجعة حساباتها، وعليها أن تحتفظ في مركز إدارتها بالوثائق والمكاتبات والسجلات والبيانات التي تحتوى عليها وختم هذه السجلات من المفوضية»، أما المادة السابعة عشر الخاصة بالإعلان عن المواد المالية فقد نصت على «أن تلتزم المنظمة بإخطار مفوضية المجتمع المدني باستلام أية مساعدات

أو تبرعات أو هبات وتحديد مصدرها أو قبول وصايا من جهات أجنبية والإعلان عنها في وسائل الإعلان المطبوعة والالكترونية، تحددها المفوضية، وذلك خلال شهر من تاريخ استلام التبرع أو الهبة أو قبول الوصية، كما يشترط أن تكون الجهة الأجنبية متحصلة على إذن عمل من المفوضية، أما المادة الثامنة عشر فقد نصت « على أن تلتزم المنظمة بنشر تقرير نشاطها وتقريرها المالي السنويين المعتمدين من المحاسب القانوني للمنظمة، وتلتزم المنظمة بإرسال نسخ رسمية من المستندات المحددة أعلاه إلى المفوضية خلال أسبوعين من تاريخ قبول الهبات أو التبرعات أو المساعدات أو الوصايا من تاريخ إعداد التقارير حسب الأحوال، أما المادة التاسعة عشر التي عنوانها الاحتفاظ بوثائق وسجلات المنظمات المحلية فقد نصت على» أن تلتزم المنظمات بالاحتفاظ بوثائقها وسجلاتها المالية لمدة عشر سنوات. (ص 8.6)

● كفاءة نظم المعلومات المحاسبية:

يعرف القريوتي (1989)، الكفاءة بأنها «القدرة على تحقيق الأهداف المتوخاة بأقل النفقات الممكنة وبنوعية جيدة مما يعني توفير الموارد المادية والبشرية وحسن استغلالها وبالتالي يسهل وجود إمكانيات للقيام بأعمال ومشروعات منتجة ويمكن أن تدر دخلاً على هذه الهيئات» (ص،74). كما عرفها مراد، (1998)، بأنها «مقياس للعلاقة المثلى بين حجم المدخلات (الموارد المتاحة) وبين حجم المخرجات. فالكفاءة المرتفعة تعني تحقيق أكبر قدر من المخرجات باستخدام حجم محدود من المدخلات أو إنتاج حجم محدود من المخرجات بأقل قدر من المدخلات» (ص،191). ويعرفها الباز (1990)، بأنها «مدى القدرة على تحقيق أهداف واضحة، والقدرة على اختيار أنسب الوسائل لتحقيق تلك الأهداف بالإضافة إلى استخدام عناصر المدخلات المتاحة أفضل استخدام ممكن» (ص،116).

ولاحظ محمود والخطيب (2003)، من التعريفات السابقة بأن «الكفاءة تركز على أمرين: هما القدرة على العمل والمهارة في أدائه وينظر للكفاءة كمقياس لمدى التشغيل الاقتصادي» (ص،5).

■ منهجية الدراسة :

نتيجة لطبيعة الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها حول دور الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني، ومن خلال الإجابة على محاور الدراسة، فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد مناسباً لطبيعة هذه الدراسة، حيث يتلاءم الأسلوب الوصفي مع الهدف النظري، المتمثل في التعرف على الرقابة المالية ودورها في تحسين كفاءة النظام المحاسبي، في حين يتلاءم الأسلوب الوصفي التحليلي مع الهدف العملي، المتمثل في دراسة الرقابة المالية ودورها في تحسين كفاءة النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني، ولا يتوقف المنهج الوصفي التحليلي عند جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

● أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في الاستبانة التي تُعد أسلوباً مناسباً في مثل هذه الدراسات، لجمع البيانات وآراء العينة حول ظاهرة أو موقف معين، من خلال الإجابة على مجموعة الأسئلة التي تمثل «فقرات الاستبانة» والتي تقدم لهم في صفحات محددة، تسمى استمارة استبانة يتم إعدادها وتصميمها لتشكّل أداة لقياس متغيرات الدراسة، والوصول إلى حقائق علمية حولها، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

- مراجعة الأدبيات السابقة حول الرقابة المالية.
- مراجعة الأبحاث والدراسات التي تناولت دور الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني، وتم تصميم الاستبانة بالشكل المقفل كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتتكون من (4) محاور والجدول الآتي رقم (1) يوضح عدد فقراتها حسب كل بعد من أبعاده.

جدول (1) عدد فقرات الاستبانة حسب كل محور من محاورها

الرقم	المحور	عدد الفقرات
1	المحور الاول: معلومات عن المؤسسة	5
2	المحور الثاني: معلومات شخصية	6
4	المحور الثالث: مدى استخدام المؤسسة للنظام المحاسبي	17
5	المحور الرابع: استخدام الرقابة المالية في تحسين الكفاءة نظام محاسبي	17
	المجموع	45

● مقياس الدراسة :

تم الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي (Likert Scale) للتعبير على المتغيرات في المحور الثالث والرابع، حيث اتخذت المتغيرات أوزاناً تتراوح من 5 إلى 1، تبدأ بالرأي (أوافق بشدة) يعنى (5) وتنتهي بالرأي (لا أوافق بشدة) يعنى (1)، وقد تم حساب فترات الأوزان، لمعرفة فترة المتوسط المرجح لكل رأي في المحورين الثالث والرابع، حيث كان طول الفترة المستخدمة في المحور الأول والثاني هي (0.8)، وتم تحديد أوزان الإجابات للفقرات وفق الجدول (2) الآتي:

جدول (2) تحديد الاتجاهات وفق مقياس ليكرت الخماسي حسب المتوسط المرجح

المتغيرات	الوزن	المتوسط المرجح
لا أوافق بشدة	1	من 1 إلى 1.79

المتغيرات	الوزن	المتوسط المرجح
غير موافق	2	من 1.80 إلى 2.59
موافق إلى حد ما	3	من 2.6 إلى 3.39
موافق	4	من 3.40 إلى 4.19
أوافق بشدة	5	من 4.20 إلى 5.00

● مجتمع الدراسة وعينتها:

نظرا لصعوبة الوصول إلى جميع أفراد مجتمع الدراسة على مستوى ليبيا، فقد اقتصر الباحث لاختيار مجتمع الدراسة على مؤسسات المجتمع المدني داخل مدينة طرابلس التي لها علاقة بموضوع الدراسة والتي تمكن الباحث من الوصول إلى فروعها والحصول على بياناتها وتوزيع الاستبانة عليهم، والذي بلغ عددهم (260) موظفاً موزعين على 8 مناطق كما هو مبين بالجدول (4).

جدول (4) مجتمع الدراسة

ت	المنطقة	عدد العاملين	النسبة من المجتمع
1	طرابلس مركز	40	٪ 15
2	تاجوراء	30	٪ 12
3	عين زارة	30	٪ 12
4	أبوسليم	30	٪ 12
5	حي الأندلس	40	٪ 15

ت	المنطقة	عدد العاملين	النسبة من المجتمع
6	غوط الشعال	30	٪ 12
7	قرجي	30	٪ 12
8	جنزور	30	٪ 12
	المجموع	260	٪ 100

اتبع الباحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة. ولغرض تحديد حجم العينة الممثلة للمجتمع تمثيلاً جيداً لضمان درجة عالية من الموضوعية وبنسبة خطأ (5 ٪)، فقد تم حساب حجم العينة عشوائية بناء على ذلك تم توزيع (155) استبانة، وقد استغرق توزيعها ثلاثة أسابيع على أفراد العينة، فكان عدد الفاقد في الاستمارات (16) استمارة، أي بنسبة فاقد (10 ٪)، بينما كان (16) استمارة غير مكتملة البيانات وبذلك يكون عدد (123) استبانة مكتملة البيانات وصالحة للتحليل، وبنسبة استرجاع بلغت (79 ٪) وهي نسبة جيدة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة، بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية التي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار 21 لتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة، وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من عينة الدراسة، وتم استخدام مجموعة الأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات.

صدق أداة القياس (الاستبانة) وثباتها:

الدراسة استطلاعية: هي عمل مصغر للدراسة النهائية أو العامة، وأهم صفاتها أنها تعرف الباحث بإمكانية القيام بالدراسة كما أنها تتيح للباحث فرصة تجريب استمارة جمع

البيانات، لمعرفة مدى تقبل أفراد العينة لنوع الأسئلة، كما تستخدم الاستمارة في حساب درجتي الصدق والثبات.

وقد أجرى الباحث دراسته الاستطلاعية متكونة من (25) فرداً، بهدف التعرف على إمكانية تطبيق هذه الدراسة ميدانياً، اختبار الاستبانة، والتأكيد من مدى وضوح الأسئلة، ومدى استيعاب الباحثين لعبارتها، والاستفادة من ملاحظاتهم، ومدى قابليتهم لموضوع الدراسة، إلى جانب التحقق من الثبات والصدق.

أ - صدق المحتوى (الصدق الظاهري):

يُعرف صدق المحتوى على أنه قدرة المقياس على «قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر إليه، وتفحص مدى ملاءمة بنوده لقياس أبعاد المتغير المختلفة». ولضمان صدق محتوى أداة جمع بيانات هذه الدراسة، قام الباحث بمراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى تصميم المسودة الأولى لأداة جمع البيانات (الاستبانة)، وتم التأكد من صدق المحتوى بعرضها بعد تصميمها على المشرف، ومن ثمَّ تمَّ تحكيمها علمياً من قبل مجموعة من المتخصصين في مجال المحاسبة، والمهتمين بمناهج البحث العلمي.

ب - ثبات الاستبيان :

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتائج نفسها، لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، أو بعبارة أخرى فإن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد اتَّبَعَ الباحث القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة) على العينة الاستطلاعية، وذلك من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ اتَّبَعَ الباحث طريقة (كرونباخ ألفا) لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة) على العينة الاستطلاعية، وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من (60 ٪)، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60 ٪ أو أقل من 70 ٪)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا

كرونباخ ضمن الفترة (من 70 % أو أقل من 80 %)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي (80 %) فيشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من (100 %) تعد النتائج الخاصة بالاختبار أفضل، كما تم حساب الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي للثبات، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (5).

جدول (5): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

الرقم	المحور أو البند	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	مدى قيام المؤسسة باستخدام نظام محاسبي	17	0.836
2	مدى استخدام الرقابة المالية وزيادة الكفاءة والفاعلية نظام محاسبي	17	0.791
8	الدراسة الكلية	34	0.729

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل (ألفا كرونباخ) لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها 72 فقرة، ويوضح الجدول (5) قيم معاملات (ألفا كرونباخ) لكل محور من محاور الدراسة.

من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتضح أن كلا من قيمة معامل (ألفا كرونباخ) كانت مرتفعة لكل محور من محاور الدراسة. وكذلك قيمة (ألفا) لجميع الفقرات (72.9 %)، وهي قيم ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

● التوزيع الطبيعي لمحاور للدراسة :

تم استخدام اختبار (كولموجروف - سميرنوف) لمعرفة هل البيانات للمحاور الرئيسية للعينة الاستطلاعية تتبع التوزيع الطبيعي أم لا والجدول (6) يوضح نتائج الاختبار، حيث

إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لكل بند أكبر من (0.05) (مستوى الدالة المعتمدة عند مستوى الثقة 95 %) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك يمكن استخدام اختبار T للعينات الواحدة، في تحليل فرضيات الدراسة.

جدول (6) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي

الرقم	المحور	العينه	مستوى الدلالة المحسوبة Sig
	مدى قيام المؤسسة باستخدام نظام محاسبي	25	0.137
	مدى كفاءة وفاعلية نظام محاسبي	25	0.132

● تحليل بيانات الدراسة :

● التحليل الإحصائي لمعرفة مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني الليبي باستخدام

نظام محاسبي

يحتوي هذا المحور على (17) عبارة، بهدف التعرف على مدى استخدام مؤسسات المجتمع المدني الليبي لنظام محاسبي من وجهة نظر عينة الدراسة، والجدول (18) يبين نتائج التحليل الإحصائي لعبارات المحور. فقد تبين من الجدول: أن عبارة (تسجل في تلك السجلات كافة المعاملات المالية بشكل منتظم وعلمي). جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (80 %)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.63) في اتجاه (موافق بشدة) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.93).

جاءت عبارة (يتم استخدام الكمبيوتر والأنظمة الالكترونية في تسجيل كافة الإيرادات والمصروفات وفق الأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها) في المرتبة الثانية من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (68 %)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.46) في اتجاه (موافق بشدة) وهو أكبر من (3)

المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.99). في حين جاءت في المرتبة الثالثة عبارة (تلتزم المؤسسة بإعداد قائمة الدخل وميزانية في نهاية السنة المالية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (49 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.25) في اتجاه (موافق بشدة) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.71).

في حين جاءت عبارة (تتوفر النظام المحاسبي مجموعة دفترية ومستندية وسجلات مالية واضحة وكاملة) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (49 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.22) في اتجاه (موافق بشدة) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.79).

جدول (18) التحليل الإحصائي لمعرفة مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني الليبي باستخدام نظام محاسبي

ب.	الفقرة	العدد	غير أوفق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
1	تستخدم المؤسسة نظام محاسبي معتمد يتلاءم وأنشطتها	123	10	8	12	69	24	3.72	1.10	موافق	8
			٪ 8	٪ 7	٪ 10	٪ 56	٪ 20				
2	يحدد النظام المحاسبي الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المالية بشكل سليم	123	5	8	17	69	24	3.80	0.96	موافق	6
			٪ 4	٪ 7	٪ 14	٪ 56	٪ 20				

ترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	العدد	الفقرة	ر.ح
4	موافق بشدة	0.79	4.22	48	60	10	4	1	123	تتوفر للنظام المحاسبي مجموعة دفترية ومستندية وسجلات مالية واضحة وكاملة	3
				٪ 39	٪ 49	٪ 8	٪ 3	٪ 1			
1	موافق بشدة	0.93	4.63	99	16	0	3	5	123	تسجل في تلك السجلات كافة المعاملات المالية بشكل منظم وعلمي	4
				٪ 80	٪ 13	٪ 0	٪ 2	٪ 4			
12	موافق	1.15	3.61	24	61	12	18	8	123	يساعد النظام المحاسبي في توفير معلومات دقيقة ووافية	5
				٪ 20	٪ 50	٪ 10	٪ 15	٪ 7			
7	موافق	0.97	3.79	24	70	11	15	3	123	يحتوي النظام المحاسبي المستخدم على دليل محاسبي يناسب طبيعة نشاط المؤسسة	6
				٪ 20	٪ 57	٪ 9	٪ 12	٪ 2			
13	موافق	1.05	3.58	15	69	21	8	10	123	يرتكز العمل في المؤسسة على القوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة	7
				٪ 12	٪ 56	٪ 17	٪ 7	٪ 8			
9	موافق	1.07	3.68	19	74	12	8	10	123	يوجد ربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي للمؤسسة	8
				٪ 15	٪ 60	٪ 10	٪ 7	٪ 8			

ب.ج	الفقرة	العدد	غير أوفق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
9	يتم استخدام الكمبيوتر والأنظمة الالكترونية في تسجيل كافة الإيرادات والمصروفات وفق الأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	123	5 ٪ 4	3 ٪ 2	6 ٪ 5	25 ٪ 20	84 ٪ 68	4.46	0.99	موافق بشدة	2
10	البيانات المالية المستخرجة في نهاية الفترة المالية تعكس كافة المعاملات المالية التي وقعت خلال الفترة	123	10 ٪ 8	8 ٪ 7	17 ٪ 14	72 ٪ 59	16 ٪ 13	3.62	1.06	موافق	11
11	يستفاد من مخرجات النظام المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة	123	10 ٪ 8	12 ٪ 10	23 ٪ 19	69 ٪ 56	9 ٪ 7	3.45	1.04	موافق	15
12	يتضمن النظام المحاسبي بالمؤسسة معلومات تفصيلية تفيد الإدارة عن الأداء الداخلي للمؤسسة	123	10 ٪ 8	12 ٪ 10	25 ٪ 20	70 ٪ 57	6 ٪ 5	3.41	1.01	موافق	16
13	توجد دورة مستندية متكاملة تعكس السياسة المحاسبية من كافة النواحي الجوهرية	123	14 ٪ 11	8 ٪ 7	14 ٪ 11	69 ٪ 56	18 ٪ 15	3.56	1.16	موافق	14

ترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	العدد	الفقرة	ر.ب.
10	موافق	1.06	3.67	17	76	12	8	10	123	هناك تطوير للسياسات المحاسبية لضمان إعداد قوائم مالية تعكس احتياجات المستخدمين.	14
				% 14	% 62	% 10	% 7	% 8			
5	موافق بشدة	0.79	4.20	46	62	10	4	1	123	تلتزم المؤسسة بتسجيل العمليات المالية وفق نظام القيد المحاسبي	15
				% 37	% 50	% 8	% 3	% 1			
3	موافق بشدة	0.71	4.25	48	60	13	2	0	123	تلتزم المؤسسة بإعداد قائمة الدخل وميزانية في نهاية السنة المالية	16
				% 39	% 49	% 11	% 2	% 0			
17	غير موافق بشدة	0.94	1.63	4	1	13	32	73	123	تلقى دورات تدريبية في مجال المحاسبة للعاملين غير المتخصصين في مجال المحاسبة في المؤسسة، لتحسين أدائهم للتعامل مع البيانات المالية	17
				% 3	% 1	% 11	% 26	% 59			
معامل الاختلاف % 17	موافق	0.65	3.72	المتوسط الحسابي للمحور: مدى قيام المؤسسة باستخدام نظام محاسبي							

بينما في المرتبة الخامسة جاءت عبارة (تلتزم المؤسسة بتسجيل العمليات المالية وفق نظام القيد المحاسبي) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (50 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.20) في اتجاه (موافق بشدة) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.79).

بينما في المرتبة السادسة جاءت عبارة (يحدد النظام المحاسبي الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المالية بشكل سليم) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (56 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.80) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.96).

في حين جاءت في المرتبة السابعة عبارة (يحتوي النظام المحاسبي المستخدم على دليل محاسبي يناسب طبيعة نشاط المؤسسة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (57 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.79) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.79).

في حين جاءت في المرتبة الثامنة عبارة (تستخدم المؤسسة نظام محاسبي معتمد يتلاءم وأنشطتها) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (56 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.72) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.10).

في حين جاءت في المرتبة التاسعة عبارة (يوجد ربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي للمؤسسة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (60 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.68) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.07).

في حين جاءت في المرتبة العاشرة عبارة (هناك تطوير للسياسات المحاسبية لضمان إعداد قوائم مالية تعكس احتياجات المستخدمين.) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (62٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.67) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.06).

في حين جاءت في المرتبة الحادية عشر عبارة (البيانات المالية المستخرجة في نهاية الفترة المالية تعكس كافة المعاملات المالية التي وقعت خلال الفترة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (59٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.62) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.06).

في حين جاءت في المرتبة الثانية عشر عبارة (يساعد النظام المحاسبي في توفير معلومات دقيقة ووافية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (50٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.61) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.15).

في حين جاءت في المرتبة الثالث عشر عبارة (يرتكز العمل في المؤسسة على القوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (56٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.58) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.05).

في حين جاءت في المرتبة الرابعة عشر عبارة (توجد دورة مستندية متكاملة تعكس السياسة المحاسبية من كافة النواحي الجوهرية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (56٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.56) في اتجاه

(موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.16).

في حين جاءت في المرتبة الخامسة عشر عبارة (يستفاد من مخرجات النظام المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (56 %)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.45) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.04).

في حين جاءت في المرتبة السادسة عشر عبارة (يتضمن النظام المحاسبي بالمؤسسة معلومات تفصيلية تفيد الإدارة عن الأداء الداخلي للمؤسسة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق إطلاقاً) وتساوي (57 %)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.41) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.01).

في حين جاءت في المرتبة السابعة عشر عبارة (تلقى دورات تدريبية في مجال المحاسبة للعاملين غير المتخصصين في مجال المحاسبة في المؤسسة، لتحسين أدائهم للتعامل مع البيانات المالية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق إطلاقاً) وتساوي (59 %)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.63) في اتجاه (غير موافق إطلاقاً) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.94).

كما يبين الجدول (4 - 19) أن المتوسط الحسابي الكلي لتقييم لمعرفة مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني اللببي باستخدام نظام محاسبي من وجهة نظر أراء عينة الدراسة قد بلغ (3.72) وبانحراف معياري (0.65) ويدل على اتجاه أفراد عينة الدراسة حول جميع فقرات المحور في اتجاه (موافق) وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما أن معامل الاختلاف (17 %)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً واتفاقاً بنسبة (83 %) على أن

اتجاهات أفراد الدراسة لهذا المحور بأنه استخدام نظام محاسبي من قبل مؤسسات المجتمع المدني الليبي عينة الدراسة.

■ التحليل الإحصائي لمعرفة مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي

يحتوي هذا المحور على (17) عبارة، بهدف التعرف على مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي بمؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر عينة الدراسة، والجدول (19) تبين نتائج التحليل الإحصائي لعبارات المحور.

جدول (19) معرفة مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي بمؤسسات المجتمع المدني الليبي

ب. ب	الفقرة	العدد	غير أو وفق إطلاقاً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	التوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
1	يوجد نظام رقابة داخلية (إدارية ومحاسبية) لتقييم الأداء المالي داخل المؤسسة	123	16 ٪ 13	61 ٪ 50	32 ٪ 26	6 ٪ 5	8 ٪ 7	2.42	1.00	غير موافق	4
2	يتم مراجعة النظام المالي داخل المؤسسة	123	15 ٪ 12	15 ٪ 12	13 ٪ 11	57 ٪ 46	23 ٪ 19	3.47	1.26	موافق	1
3	يوجد أنظمة وتعليمات ولوائح معتمدة	123	27 ٪ 22	71 ٪ 58	20 ٪ 16	1 ٪ 1	4 ٪ 3	2.06	0.84	غير موافق	7

ب.	الفقرة	العدد	غير أوفى إطلاقاً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
4	يتم إصدار تقارير مالية بشكل دوري وترفع المستويات العليا بصفة دورية	123	58	37	23	1	4	1.83	0.98	غير موافق	9
			٪ 47	٪ 30	٪ 19	٪ 1	٪ 3				
5	يوجد مراجع داخلي لديه خبرة محاسبية وذو كفاءة مهنية	123	37	45	20	14	7	2.26	1.17	غير موافق	5
			٪ 30	٪ 37	٪ 16	٪ 11	٪ 6				
6	يرفع المراقب المالي تقارير دورية عن أداء عمل وزارة المالية	123	32	32	42	9	8	2.42	1.14	غير موافق	4
			٪ 26	٪ 26	٪ 34	٪ 7	٪ 7				
7	تقوم المنظمة بإعداد قائمة التدفق النقدي.	123	85	20	13	1	4	1.53	0.95	غير موافق بشدة	13
			٪ 69	٪ 16	٪ 11	٪ 1	٪ 3				
8	تلتزم المنظمة بإعداد الإيضاحات المالية للمساهمة في المراقبة المالية	123	83	17	18	1	4	1.59	0.99	غير موافق بشدة	12
			٪ 67	٪ 14	٪ 15	٪ 1	٪ 3				
9	القرارات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرار من قبل المستخدمين	123	69	36	13	1	4	1.66	0.94	غير موافق بشدة	11
			٪ 56	٪ 29	٪ 11	٪ 1	٪ 3				

ب.ب	الفقرة	العدد	غير وافق إطلاقاً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
10	يراعى الفصل بين وظيفة المسؤول عن المعاملات المالية والمسؤول عن تسجيل تلك المعاملات	123	22	51	23	20	7	2.50	1.13	موافق إلى حد ما	3
			٪ 18	٪ 41	٪ 19	٪ 16	٪ 6				
11	يتم مراجعة حسابات المؤسسة بشكل دوري من قبل مراجع خارجي.	123	83	32	5	1	2	1.43	0.76	غير موافق بشدة	16
			٪ 67	٪ 26	٪ 4	٪ 1	٪ 2				
12	يعرض تقرير المراجعة الخارجي على الجمعية العمومية في اجتماعاتها	123	78	36	4	4	1	1.49	0.78	غير موافق بشدة	14
			٪ 63	٪ 29	٪ 3	٪ 3	٪ 1				
13	يوجد قوانين ولوائح للنظام المالي في المؤسسة مفروض من قبل مفوضية المجتمع المدني.	123	80	32	10	0	1	1.46	0.71	غير موافق بشدة	15
			٪ 65	٪ 26	٪ 8	٪ 0	٪ 1				
14	يتم رقابة على النظام المالي للمؤسسة من قبل جهات حكومية	123	28	71	0	23	1	2.17	1.01	غير موافق	6
			٪ 23	٪ 58	٪ 0	٪ 19	٪ 1				

ب.	الفقرة	العدد	غير أوفق إطلاقاً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
15	توجد رقابة سابقة ورقابة مرافقة ورقابة لاحقة على مؤسسات المجتمع المدني	123	55 ٪ 45	3 ٪ 2	26 ٪ 21	0 ٪ 0	39 ٪ 32	2.72	1.73	موافق الي حد ما	2
16	وجود خطة مراجعة في المؤسسة تقوم بحماية أصولها المالية ومراجعة البيانات والأنظمة المحاسبية المتبعة	123	67 ٪ 54	32 ٪ 26	19 ٪ 15	1 ٪ 1	4 ٪ 3	1.72	0.97	غير موافق بشدة	10
17	يمكن الحصول على مؤشرات نظام الرقابة المالية حيث يمكن القياس والبناء عليها من قبل المراقب المالي.	123	58 ٪ 47	32 ٪ 26	24 ٪ 20	2 ٪ 2	7 ٪ 6	1.93	1.11	غير موافق	8
	المتوسط الحسابي للمحور: مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي										
								2.04	0.55	غير موافق	معامل الاختلاف 17 ٪

وقد تبين من الجدول الآتي: عبارة (يتم مراجعة النظام المالي داخل المؤسسة). جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق)

وتساوي (46 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3، 47) (في اتجاه موافق) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.26).

جاءت عبارة (توجد رقابة سابقة ورقابة مرافقة ورقابة لاحقة على مؤسسات المجتمع المدني) في المرتبة الثانية من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (45 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (2.72) (في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.73).

في حين جاءت في المرتبة الثالثة عبارة (يراعى الفصل بين وظيفة المسؤول عن المعاملات المالية والمسؤول عن تسجيل تلك المعاملات). وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (41 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (2.50) (في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.13).

في حين جاءت عبارة (يوجد نظام رقابة داخلية (إدارية ومحاسبية) لتقييم الأداء المالي داخل المؤسسة) وعبارة (يرفع المراقب المالي تقارير دورية عن أداء عمل وزارة المالية) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) (موافق الي حد ما) وتساوي (50 ٪) (34 ٪) على التوالي، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (2.42) (في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.00) (1.14) على التوالي.

بينما في المرتبة الخامسة جاءت عبارة (يوجد مراجع داخلي لديه خبرة محاسبية وذو كفاءة مهنية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (37 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (2.26) (في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.17).

بينما في المرتبة السادسة جاءت عبارة (يتم رقابة على النظام المالي للمؤسسة من قبل جهات حكومية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (58 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (2.17) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.01).

في حين جاءت في المرتبة السابعة عبارة (يوجد أنظمة وتعليمات ولوائح معتمدة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (58 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (2.06) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.84).

في حين جاءت في المرتبة الثامنة عبارة (يمكن الحصول على مؤشرات نظام الرقابة المالية حيث يمكن القياس والبناء عليها من قبل المراقب المالي). وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (47 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.93) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.11).

في حين جاءت في المرتبة التاسعة عبارة (يتم إصدار تقارير مالية بشكل دوري وترفع المستويات العليا بصفة دورية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (47 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.83) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.98).

في حين جاءت في المرتبة العاشرة عبارة (وجود خطة مراجعة في المؤسسة تقوم بحماية أصولها المالية ومراجعة البيانات والأنظمة المحاسبية المتبعة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (54 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.72) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.97).

في حين جاءت في المرتبة الحادية عشر عبارة (القرارات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرار من قبل المستخدمين) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (56%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.66) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.94).

في حين جاءت في المرتبة الثانية عشر عبارة (تلتزم المنظمة بإعداد الإيضاحات المالية للمساهمة في المراقبة المالية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (67%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.59) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.99).

في حين جاءت في المرتبة الثالثة عشر عبارة (تقوم المنظمة بإعداد قائمة التدفق النقدي). وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (69%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.53) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.95).

في حين جاءت في المرتبة الرابعة عشر عبارة (يعرض تقرير المراجعة الخارجي على الجمعية العمومية في اجتماعاتها) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (63%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.49) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.78).

في حين جاءت في المرتبة الخامسة عشر عبارة (يوجد قوانين ولوائح للنظام المالي في المؤسسة مفروض من قبل مفوضية المجتمع المدني). وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (65%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.46)

في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.71).

في حين جاءت في المرتبة السادسة عشر عبارة (يتم مراجعة حسابات المؤسسة بشكل دوري من قبل مراجع خارجي)، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق إطلاقاً) وتساوي (67 %)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.43) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.76).

كما يبين الجدول (4 - 20) أن المتوسط الحسابي الكلي لتقييم مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي بمؤسسات المجتمع المدني اللببي من وجهة نظر آراء عينة الدراسة قد بلغ (2.04) وبانحراف معياري (0.55) ويدل على اتجاه أفراد عينة الدراسة حول جميع فقرات المحور في اتجاه (غير موافق) وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما أن معامل الاختلاف (27 %)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً واتفاقاً بنسبة (73 %) على أن اتجاهات أفراد الدراسة لهذا المحور بأن هناك قصوراً في تدني مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين الكفاءة نظام محاسبي بمؤسسات المجتمع المدني اللببي عينة الدراسة .

■ نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

من المهم قبل البدء في اختبار الفرضيات أن يتم تحديد الآتي:

1 - إن درجة الثقة المتبعة في هذه الدراسة 95 % ، وبذلك تكون قيمة مستوى المعنوية المعتمدة بها 0.05 .

2 - تم الاختبار من خلال المقارنة بين مستوى المعنوية المعتمدة (0.05) وقيمة مستوى المعنوية المشاهدة أو المحسوبة.

3 - يتم اتخاذ القرار الإحصائي بقبول الفرضية البديلة، ورفض الفرضية الصفرية في حالة أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أقل من مستوى المعنوية لهذه الدراسة، ويساوي 0.05 .

■ فرضيات الدراسة:

تتعلق فرضيات الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: تنص على: مدى استخدام مؤسسات المجتمع المدني نظام محاسبي، ولاختبار هذه الفرضية فإنه يمكن صياغتها وفق الآتي:

- فرضية العدم H_0 (الفرضية العدمية): لا يوجد استخدام نظام محاسبي من مؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.
- فرضية البديل H_1 (الفرضية البديلة): هناك استخدام لنظام محاسبي من قبل مؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، تم إدخال إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور «مدى استخدام مؤسسات المجتمع المدني نظام محاسبي»، ولاختبار (T) اختبار T. Test " للعينة الواحدة ومقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع المتوسط الحسابي للاختبار (2) بمعنى (لا يوجد استخدام) وفق مقياس ليكرت الخماسي.

أظهر نتائج اختبار (T) للعينة الواحدة (T. test One sample) أن قيمة المتوسط الحسابي للعامل قد بلغ (3.72) أي في اتجاه "موافق" وبانحراف معياري قدره (0.65) كما في الجدول رقم (4 - 21)، كما كانت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة Sig=0.000. وهي أقل من مستوى معنوية المعتمدة $\alpha = 0.05$ عند مستوى ثقة (95 ٪)، كما أن قيمة (T) المحسوبة (29.35) (الإشارة موجبة تعني أكبر من 2) وهي أكبر من T الجدولية (1.655) (درجة الحرية 122، 0.05) مما يشير إلى قبول الفرضية البديلة H_1 : والتي تدل على اتجاه أفراد الدراسة متفقون على أنه: هناك استخدام لنظام محاسبي من قبل مؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

جدول (4 - 20): نتائج اختبار (T) حول مدى استخدام مؤسسات المجتمع المدني نظام محاسبي

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة المحسوبة	قيمة تي المحسوبة	مستوى الدلالة المعتمدة
123	3.72	0.65	0.000	29.35	0.05

الفرضية الرئيسية الثانية: تنص على: مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني، ولاختبار هذه الفرضية فإنه يمكن صياغتها وفق الآتي:

- فرضية العدم H_0 (الفرضية العدمية): لا يوجد استخدام للرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.
- فرضية البديل H_1 (الفرضية البديلة): يوجد استخدام للرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، تم إدخال إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور « مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني»، ولاختبار (T) اختبار T. Test للعينة الواحدة ومقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع المتوسط الحسابي للاختبار (2) بمعنى (لا يوجد استخدام) وفق مقياس ليكرت الخماسي.

أظهر نتائج اختبار (T) للعينة الواحدة (T. test One sample) أن قيمة المتوسط الحسابي للعامل قد بلغ (2.04) أي في اتجاه " غير موافق " وبانحراف معياري قدره (0.55) كما في الجدول رقم (4 - 22)، كما كانت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (Sig=0.122). وهي أكبر من مستوى معنوية المعتمدة $\alpha = 0.05$ عند مستوى ثقة (95 %). كما أن قيمة T المحسوبة (0.81) (الإشارة موجبة تعني أكبر من 2) وهي أقل من T الجدولية (1.655) (درجة الحرية 122، 0.05) مما يشير إلى قبول الفرضية

الصفيرية H_0 والتي تدل على اتجاه أفراد الدراسة متفقون على إنه : لا يوجد استخدام للرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

جدول (21) : نتائج اختبار (T) حول مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني.

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة المحسوبة	قيمة تي المحسوبة	مستوى الدلالة المعتمدة
123	2.04	0.55	0.122	0.81	0.05

■ النتائج والتوصيات

● النتائج:

اظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشأن موضوع الدراسة وهو مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني الليبي باستخدام نظام محاسبي، واتضح بأنه هناك استخدام نظام محاسبي من قبل مؤسسات المجتمع المدني من حيث يتم تسجيل كافة المعاملات المالية في سجلات محاسبية بشكل منتظم وعلمي.. كافة الإيرادات والمصروفات يتم تبويبها وحصرها وفق الأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

● هناك التزام من مؤسسات المجتمع المدني بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة المالية.

● تتوفر بالنظام المحاسبي مجموعة دفترية ومستندية وسجلات مالية واضحة وكاملة

● توجد رغبة من مؤسسات المجتمع المدني للاستعانة بجهات مالية لتقديم لها يد العون في سبيل تحسين النظام المحاسبي المتبع.

إلا إنه هناك قصور في بعض أنشطة النظام المحاسبي الحالية بمؤسسات المجتمع

المدني أهمها: ندرة تنفيذ دورات تدريبية في مجال المحاسبة للعاملين غير المتخصصين في مجال المحاسبة في المؤسسة.

اظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشأن مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي بمؤسسات المجتمع المدني الليبي، بأن هناك قصوراً في استخدام الرقابة المالية ويرجع ذلك إلى حسابات مؤسسات المجتمع المدني الليبي لا يتم مراجعتها بشكل دوري من قبل مراجع خارجي.

● لا توجد قوانين ولوائح للنظام المالي في المؤسسة مفروضة وموثقة من قبل مفوضية المجتمع المدني

● تقرير المراجعة الخارجي نادراً ما يتم عرضه على الجمعية العمومية في اجتماعاتها

● مؤسسات المجتمع المدني لا تقوم بإعداد قائمة التدفق النقدي

● تدني استخدام الرقابة المالية لزيادة كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بمؤسسات المجتمع المدني الليبي.

● قلة الجهات والهيئات الرقابية التي تعمل على الرقابة المباشرة على المتابعة والإشراف على النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني.

● عدم وجود كوادر محاسبية داخل مفوضية المجتمع المدني لديها القدرة على مراجعة القوائم المالية المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني.

قبول صحة الفرضية البديلة الأولى (H_1) و التي تنص على بأنه هناك استخدام لنظام محاسبي من قبل مؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

قبول صحة الفرضية الصفرية الثانية (H_0) و التي تنص على لا يوجد استخدام للرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

● التوصيات:

- الاهتمام بالنظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني لأنه السبيل لإحكام الرقابة عليها.
- سن قوانين وقرارات لتنظم العمل المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني.
- تكليف جهات للرقابة ومتابعة النظام المحاسبي والحسابات المصرفية والأموال والتبرعات وأوجه صرفها.
- العمل على زيادة الوعي بأهمية مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية في مؤسسات المجتمع المدني وذلك عن طريق القيام بورش العمل والندوات المختصة في ذلك.
- العمل على تطبيق الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية التي تعتبر من أنجح الوسائل لتحسين كفاءة النظام المحاسبي.
- تدريب كوادر وموظفي المفوضية ليكون لهم القدرة على مراجعة القوائم المالية أو الاستعانة بمحاسبين ومراجعين قانونيين مستقلين لمعرفة الوضع المالي لمؤسسات المجتمع المدني وتقديم الاستشارات المالية اللازمة لهم.

■ المراجع

1. بن داود، إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العمومية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.
2. القريوتي، محمد قاسم. 1989. رفع الكفاءة الإدارية للمجالس المحلية في الأردن. مجلة تنمية الرافدين. المجلد 11(27).
3. صلاح الدين حسين الهيبي، (2006)، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن
4. العلاق، بشير. 1999. أسس الإدارة الحديثة. دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان.
5. العواملة، نائل عبد الحافظ. 1993. إدارة المؤسسات العامة. الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن. زهران للنشر والتوزيع. الأردن.

6. قاسم، عبد الرزاق محمد. 2002. نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية. الدار العلمية للنشر والتوزيع. عمان.
7. المعداني، سالم جمعة، 2018، حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا، منشورات مفوضية المجتمع المدني، بنغازي - ليبيا.
8. محفوظ جودة، (2009)، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة النشر - عمان الأردن.
9. المغربي، كامل وآخرون. 1995. أساسيات في الإدارة. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الأردن.
10. الباز، مصطفى علي. 1990. مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة نصف سنوية تصدرها كلية التجارة جامعة عين شمس، (2).
11. تامر، سعيد عبد المنعم محمد ، (2012)، نموذج محاسبي مقترح لتطوير التقرير المالي للأحزاب السياسية المصرية: دراسة ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (16) ، العدد (4).
12. التميمي، عباس حميد ، هدا ب، فاطمة فزع. 2018. تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 13(42). العراق.
13. سلطان بن عايض الموركي البقمي. 2009. «التنظيم المحاسبي في الجمعيات الخيرية في المملكة». 14. الشيخ، خالد حمد جاسم، 2018، ليث صلاح مسعود، مدخل مقترح لتنفيذ دور النظام المحاسبي للأحزاب السياسية بالعراق، بحث تطبيقي في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (13)، العدد (42) الفصل الأول.
15. غنيم ، داليا صبري يوسف ، 2020. متطلبات التشبيك الالكتروني بين منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها ، المجلد 18، العدد 18 الجزء الثالث.
16. فوده ، آمال . 2006. « الرقابة المالية في الجمعيات الخيرة في المملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية»، مركز بحوث الدراسات الجامعية للبنات ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الملك سعود.
17. محمود، إيمان محمد حسن، ومرفت عبد الرحمن الخطيب. 2003. الكفاءة الاقتصادية لتكنولوجيا حفظ الأغذية بالإشعاع. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. مجلة ربع سنوية. (2).

18. مراد، ممدوح هاشم. 1998. المسؤولية عن مراجعة الكفاءة والفاعلية كمدخل لتطوير مهنة المراجعة في المرحلة الراهنة. مجلة البحوث التجارية، المجلد 20(1).
19. زيدان، زياد أمين عبد الفني. 2001. تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت. المفرق. الأردن.
20. قرار المجلس الرئاسي رقم 1605 لسنة 2018م بشأن إعادة تنظيم المفوضية.
21. اللائحة التنفيذية للقانون رقم (19) لسنة 1369 و.ر. بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية. دولة ليبيا قرار مؤتمر الشعب العام 2002
22. المعداني، سالم جمعة، 2018، حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا، منشورات مفوضية المجتمع المدني، بنغازي - ليبيا.
23. المعداني، سالم جمعة، 2018، دليل التشريعات المؤثرة في منظمات المجتمع المدني الليبية، منشورات مفوضية المجتمع المدني، بنغازي - ليبيا.
24. مفوضة مؤسسات المجتمع المدني ، 2018، مسودة قانون تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني، بنغازي - ليبيا